

النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات و إيجابية التغيير

فرحاتي عمر
قسم الحقوق
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
جامعة محمد خضر بسكرة

Abstract

Indeed, the gist of this article deals with the analysis of the characteristics of the Arab political systems, from two main angles. The first one includes all the specificities that seems negative in its aspects particularity in the field of human rights. On the other hand, we have the positive aspects of these systems which show all the merits as well as the good sides in terms of multi-parties and others fields.

الملخص :

إن التغيرات التي عرفها العالم منذ بداية عشرية التسعينات في مجال الحريات و حقوق الإنسان أثرت على أغلبية النظم السياسية بما فيها النظم العربية التي حاولت التعامل بمرؤونه مع هذه المستجدات التي حملها فكر العولمة.
انطلاقا من هذا، فإن هذا المقال يركز على تحليل طبيعة النظم السياسية العربية، و هذا من خلال حصر خصوصياتها بشقيها السلبية والإيجابية و هذا في مجالات مهمة متعلقة بحقوق الإنسان و التعددية و المشاركة السياسية و مركز السلطة التنفيذية بالمقارنة مع المؤسسات السياسية الأخرى. و نخلص في الأخير إلى إعطاء نظرة تفاؤلية على إمكانية تعايش و تأقلم النظم السياسية العربية مع التغيرات السياسية التي أفرزتها العولمة.

مقدمة :

تحظى دراسة النظم السياسية بأهمية خاصة، فيها ترتبط كافة الدراسات السياسية، ولذلك كانت موضع اهتمام للمفكرين منذ أقدم العصور، وتعاظم الأمر بشكل كبير منذ بداية عشرية التسعينيات مع زيادة الأسس والأبعاد الغربية وفكرة العولمة الذي يعبر عن عملية مركبة لها أبعادها الاقتصادية والاتصالية والسياسية والثقافية، تتسم بالسيرونة، ولها مؤشرات يمكن رصدها كميًا وكيفيًا وعادةً ما تكون أحادية من الشمال إلى الجنوب.

وبحكم أن الأنظمة السياسية العربية هي جزء من هذا العالم الذي يتفاعل باستمرار مع التحولات العالمية، كان لزاماً متابعة حركية هذه الأنظمة من خلال رصد خصوصياتها التي تعبّر عن مزيج بين ما هو عام وما هو خاص، تجمع بين عناصر الاستمرار وعناصر التغيير.

إن تركيزنا سوف ينصب على التعريف بأهم خصائص النظم السياسية العربية كجزء من مجموعة الدول النامية وكمجموعة متمايزة في حد ذاتها. نتناول في هذا السياق بالذات القضايا المتعلقة بالحرريات والتطور الديمقراطي، مقسمين هذه الخصائص إلى قسمين رئيسيين. خصوصيات نراها سلبية، وأخرى إيجابية

أولاً الخصائص السلبية:

من بين خصائص النظم السياسية العربية في شقها السلبي أنها جميعها محافظه بوجه عام، ذلك أنها على الرغم من النصوص التي لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكله الأساسي استجابة للرأي العام أو بطريقة دورية على نحو سلمي إذ لم يحدث أن تغير نظام عربي عن طريق عملية سياسية طبيعية، فيما أن تكون بالوفاة الطبيعية أو الاغتيال، أو الانقلابات وهذا باستثناء الجماهير في الفترة الأخيرة. في هذا الإطار يرى الدكتور محمود المجدوب أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، ومن ثم نجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب، وذلك حتى إن لم يكن له نصيب من التأثير الجماهيري أو الفاعلية على الساحة السياسية، وعليه فإنه يذهب إلى أنه لا توجد حياة حزبية ذات تأثير في أنظمة الحكم العربية، وهذا بغض النظر عن النصوص الدستورية⁽¹⁾.

ومنه فإن عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة السياسية في الأقطار العربية تكون بيد حاكم وجماعة صغيرة من المربيين والتابعين، إذ أن القيادة هي التي تقرر

الشكل الذي تراه مناسباً لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية وليس أمام الشعب سوى قبول القرارات السياسية الملهمة⁽²⁾.

من السلبيات أيضاً أن هناك توجهاً في الأنظمة السياسية العربية بعدم احترام حقوق الإنسان، و هذا بدوره يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن عدداً من الرؤساء يرى أن الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات و برلمانات نياية تعرقل التنمية و تحول دون السير بها أو تطبيق الخطط الإصلاحية.⁽³⁾ و يذهب بعض المفكرين في هذا الطرح إلى إعطاء أدلة على انتهاك حقوق الإنسان في الأنظمة السياسية العربية و منها أن أربعة بلدان عربية لا تأخذ كلية بمواثيق دستورية مكتوبة، و هي العربية السعودية و عمان و جيبوتي و ليبيا، و أن ثلاثة أقطار أخرى من لها دساتير مكتوبة قامت بتعطيلها كلياً أو جزئياً، و هي السودان و الكويت و البحرين. و فرضت عشرة منها قوانين الطوارئ أو نظم الأحكام العرفية لسنوات طويلة، حتى غدت في بعضها بمثابة دستور ثان، و هذه الأقطار هي مصر و سوريا و الأردن و العراق و الكويت و البحرين و الصومال و موريتانيا و الجزائر و السودان مؤخراً.

و لم تسجل حالة واحدة تم فيها إلغاء قوانين الطوارئ أو الأحكام العرفية أو جرى فيها إعادة تعديل الضمانات الدستورية، و هذا ما جعل عدداً لا يأس به من الدول العربية لا توقع على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى غاية الآن. و هي دول مجلس التعاون الخليجي الستة، و لم تتضمن جيبوتي و موريتانيا إلا سنة 1990⁽⁴⁾، وهذا بعد الضغط عليها بسحب المساعدات الاقتصادية التي كانت تمنح لها.

إذن عدم الاهتمام بحقوق الإنسان في النظم السياسية العربية أثر على نهوض مؤسسات قوية، و فاعلة، و قد أوضحت بعض التقارير العالمية هذا الأمر بإحصائيات رسمية، ففي 22 مايو 1991 نشرت إحدى هيئات الأمم المتحدة تقريراً لأحد خبرائها هو "تشارلز نيمز" يصنف دول العالم طبقاً لموقعها من قائمة مختارة من الحقوق و الحريات الأساسية في إطار ما يسمى "دليل حقوق الإنسان في العالم" و قد احتمم إلى أربعين مؤسساً لقياس الحرية^(*) و رتبت الدراسة الدول في ثلاثة مجموعات، أولها الدول المتقدمة في هذا

(*) يتعلق بعضها بالحق في السفر و الانتقال و التجمع و التنظيم السلمي و تعليم الأفكار و التحرر من العمل العسكري و الإعدام خارج نطاق القضاء و الانتقال الغير قانوني، أو حرية المعارضة السياسية و الانتخاب بالاقتراع السري في ظل التعديدية السياسية و المساواة السياسية...

المجال، و ثانيها الدول المتوسطة، و ثالثها الدول المتاخرة، و شملت تطبيقات جدول الحريات ثمانية و ثمانين دولة من دول العالم من بينها تسعة أقطار عربية، و مما يؤسف له أن واحدا من الأقطار العربية لم يندرج في المجموعة المتقدمة و ظهر فيها قطران عربيان في المجموعة الثانية، و احتلت الأقطار العربية السبعة المتبقية مجموعة المؤخرة ليشغل أثنين منها مؤخرة المجموعة.

ومن قبل هذه الدراسة صدرت دراسة مهمة أخرى عن مؤسسة Pioom بيوم خاصة بالإثنين عشرة دولة الأسوأ أداء في مجال حقوق الإنسان في العالم، وقد حظيت ثلاثة من الدول العربية مكانا بارزا بين هذه المجموعة. كما تعكس التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان واقعا مؤلما لحقوق الإنسان في النظم السياسية العربية، فهناك انتهاك متواصل للحق في الحياة في إطار المنازعات السياسية و في مجال الحقوق الاقتصادية و الثقافية.

الخاصية الثالثة في الإطار السلبي تكمن في عدم تطبيق النصوص الدستورية، فرغم أن كثيرا من الدساتير العربية تتضمن حرية الرأي، و الحق في تكوين الأحزاب إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر و لا يطمئن إلى وجود نفسه فضلا عن حقوقه و حرياته، و هذا رغم أن الدساتير العربية أقرت المساواة أمام القانون، و أقرت مبدأ التعددية السياسية⁽⁵⁾، إلا أنه عند تحليل الأمر الواقع نرى ما يلي :

- 1- تصطدم الضمانات و الحقوق بكثير من العوائق التي تعرقلها. فمعظم الدساتير العربية يحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين و بعضها يتضمن استدراكات على النصوص و شروطا سياسية تطيح بالضمانات التي سبق أن أقرتها.
- 2- يلاحظ أنها أولت كشرط من متطلبات المشاركة السياسية و الديمقراطية، تمكين الأفراد من الاختيار بين أحزاب سياسية متنافسة و الإدلاء بأصواتهم في انتخابات حرة و بطريق الاقتراع السري. و لكن الذي يلاحظ أن أمر تداول السلطة في معظم النظم العربية محتكر بين فئة حاكمة أولا، تلك التي أقرت بنفسها المشاركة السياسية و إعطاء الحق للمؤسسات السياسية في التنافس أو إقرارها أن السيادة ملك للشعب، و ثانيا عدم إعطاء فرصة جدية للاتجاهات المعارضة لأن آليات السلطة العربية لم تعط الحق التعددية بعد كي تصل إلى السلطة⁽⁶⁾.

سلبية أخرى جمعها الدكتور عمر هاشم ربيع و لخصها في كون هذه الأنظمة العربية تعاني من أزمات عديدة أثرت على بنائها و هي ستة أزمات رئيسية:

- 1-أزمة هوية و هي ترتبط بتعريف المواطن لهويته، و هي تعني التشرذم الثقافي و العجز عن التكامل في إطار واحد.
- 2-أزمة بناء الأمة و هي ترتبط بالأولى و تتعلق بعدم مطابقة الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة.
- 3-أزمة الشرعية و هي تتعلق بعدم تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم و من ثم عدم خضوعهم له طواعية لاعتقادهم أنه لا يحقق أهدافهم و توقعاتهم، فهي نوع من "الفراغ التبريري" في ممارسة القيادة السياسية القائمة للسلطة السياسية على المحكومين، و من أمثلتها و مظاهرها لجوء العديد من النظم السياسية إلى الشرعية الثورية لتبرير هيمتها و بقائها في الحكم، عوضاً عن الشرعية القانونية أو الدستورية.
- 4-أزمة مشاركة : و هي النتيجة الطبيعية لوجود أزمة شرعية و تتعلق بعدم وجود ميكانيزمات محددة في المجتمع لتداول السلطة على كافة المستويات القيادية.
- 5-أزمة تكامل : و هي تتعلق بوجود جماعات عرقية، ترى أن الانتصارات المنطقية و الجهوية و الطائفية و القومية تسمو على الانتماء للدولة القائمة.
- 6-أزمة توزيع: و تتعلق بعدم وجود مساواة و عدالة في توزيع الموارد القومية في الدولة، حيث تظهر الفلة بالنصيب الأكبر من تلك الموارد بينما تناول الأغلبية الجزء الأصغر في هذا الشأن.⁽⁷⁾

و يذهب المفكر السياسي علي الدين هلال إلى التأكيد على سلبيات النظم السياسية من خلال تركيزه على وجود عوامل مشتركة لأنظمة العربية أثرت و ما زالت تؤثر عليها وهي الخبرة الاستعمارية و تعني تأثر هذه الدول بعوامل الاستعمار الذي خضعت إليه مهما كان شكله، يضاف إلى ذلك التبعية التي ظهرت بعد انتفاء العلاقة الاستعمارية، و محدودية الموارد، و هنا ليس المقصود انعدام الموارد و إنما محدودية القررة على توظيفها. يضاف إلى هذا المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية و أزماتها⁽⁸⁾.

و يذهب الدكتور السيد ياسين أبعد من هذا في عرضه و تحليله للنظم السياسية العربية إذ يرى أن هناك ثلاثة نماذج للنظم العربية في صورتها الراهنة:
- الأول نموذج الاستبداد السياسي الواضح أيا كانت مصادر شرعيته سواء كانت التقاليد أو الشخصية الملهمة أو الانقلاب الثوري.
- الثاني نموذج التعددية السياسية المقيدة و فيه تظهر التعددية و لكنها مقيدة بقوانين

كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة.

- الثالث نموذج الحكم الذي ينهض على أساس الشورى الإسلامية حتى و لو كانت هذه الشورى في الإطار النظري فقط⁽⁹⁾.

و يذهب في نقد للنظم السياسية العربية إلى حد التأكيد بأنها تتراوح بين المشيخات والإمارات، و المالك المقيدة و المطلقة و نظم الحزب الواحد و النظم التي تتخذ بعضها من قواعد الليبرالية في صورتها الغربية نموذجا لها و لو بشكل صوري.

ثانيا : الخصائص الإيجابية :

إن الحديث عن النظم السياسية لا يجب أن يتجه فقط في إطار تقييم الشق السلبي، فهناك خصائص كثيرة تمتاز بها النظم يجعلها تساير فعلا التغيرات العالمية على جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

ومن بين أهم هذه المميزات أن هناك توجها لدى أغلبية هذه النظم نحو الديمقراطية، و يذهب المفكر المعروف برهان غليون إلى تفصيل هذا الأمر بتأكيده ولكن بتحديد على مستويات، فحسبه المجتمعات العربية جمیعا على المستوى نفسه من التقدم على طريق التعددية. فمنها من تبني عمليا و مثالها الجزائر، و منها من تحاول أن تطبق التعددية مع بعض التضييق على الحريات العامة، كما في تونس و الأردن و مصر والمغرب و اليمن، و منها من لا يزال ينظر إلى التعددية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مشبعة حتى لا تتحول إلى وسيلة، فنقل السلطة إلى فرقاء آخرين، مثل الكويت و ربما دول الخليج الأخرى و السودان و الصومال⁽¹⁰⁾.

انطلاقا من هذا فإن برهان غليون يجزم أن المجتمعات و الدول العربية ليست مغلقة على البرنامج الديمقراطي الراهن، أي على المشاركة و حقوق الإنسان أكثر من غيرها من الدول النامية، و أن المسيرة التعددية ليست غائبة و لا مهددة و إنما هي بطبيعة و متأخرة بالمقارنة مع بعض الدول الآسيوية و الأمريكية اللاتينية و الأوروبية.

من الخصائص الإيجابية للنظم السياسية العربية أيضا التنوع في مصادر الفكر السياسي الذي يفترض أن يكون مصدر ثراء و مرجعية فكرية لهذه الأنظمة فهناك الفكر السياسي الإسلامي الذي تضمن تحديدا واضحا لطبيعة السلطة السياسية فقد بين أنس ممارستها تاركا تحديد شكل النظام السياسي للمجتمع الإسلامي وفقا لظروف الزمان والمكان. و ذلك انطلاقا من تصوره لوظيفة الدولة.

و هناك الفكر السياسي الليبرالي الذي تبلور من خلال الأفكار السياسية التي قدمها المفكرون و الفلاسفة في المجتمعات الغربية، و بخاصة تلك التي ترتبط بالتيار الفكري الذي بُرِزَ مع عصر النهضة و ركز على الفرد و قدراته العقلية التي واجه بها الطبيعة و سخرها لخدمة أهدافه.⁽¹¹⁾ و ثالثاً الفكر الاشتراكي الذي تلاشى في العشرينية الأخيرة بشكل كبير.

و يتجه المفكر الفرنسي كلود فاتنان إلى تأكيد مميزات النظم العربية و هذا من خلال تأكيده أن هناك محاولات كثيرة في هذه النظم تحاول إقامة الحجة على وجود ممارسات اجتماعية سياسية ليست شديدة الاختلاف عن نظيرتها في أوروبا و أمريكا الشمالية، و لها نماذجها الفاعلة بما يسوغ المقارنة الديمقراطية بالمقاييس العالمية و لقد أثبتت كل من الجزائر و مصر أن الليبرالية ليس لها فقط جانبها الاقتصادي الذي يقوم على السماح لأصحاب المشروعات الخاصة بالقيام بمزيد من المبادرات و لكن لها كذلك جانبها السياسي الذي يقوم على إتاحة قدر أكبر من حرية التعبير إن لم تكن المشاركة العملية في الحياة السياسية من خلال التعديلة القانونية مثل ما هو في مصر و الواقعية مثل ما هو في الجزائر، و تقوم التجربة المغربية بدورها شاهدا على إمكانية اقتران النظام الملكي بالممارسات البرلمانية و المشاركة السياسية، بل أن ليبيا التي توجه الاننقادات الشديدة حسب فاتنان دائماً تقدم نموذجاً هاماً و يكاد لا يتكرر للجان الشعبية التي تعبّر عن القناعة بالديمقراطية المباشرة.⁽¹²⁾

أخيراً نقول: إنه مع كثرة سلبيات النظم السياسية العربية و تجزر فكر الهيمنة والسلط، الأمر الذي جعل المفكر خلون النقيب يطلق على فترة 1950-1990 تسمية عصر هيمنة العسكر و الدولة التسلطية، رغم هذه السلبيات العميقـة في الأنظمة السياسية العربية، إلا أن الهزات الكثيرة التي عرفها العالم منذ عشريـة التسعينـات جعلـت هذه الأنظمة تسعى إلى التغيير، و تحاول التأقـلـم مع المستجدـات التي فرضـها فـكرـ العـولـمة بـأبعـادـ المـخـلـفةـ السـيـاسـيـةـ وـ الـاقـتصـاديـ وـ الـاجـتمـاعـيـ، فالـديمقـراـطـيـةـ بـكـلـ ماـ تـعـنيـهـ منـ معـانـيـ نـبـيـلةـ كـحرـيـةـ الرـأـيـ وـ الصـحـافـةـ وـ التـعـدـيـةـ وـ المـشارـكـةـ السـيـاسـيـةـ وـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ لـيـسـ مـسـتـحـيـلـةـ التـطـبـيقـ فـيـ الـوـاقـعـ الـعـرـبـيـ الـراـهنـ، فـلـيـسـ مـنـ الصـعـبـ إـشـراكـ الـأـطـرافـ السـيـاسـيـةـ الـمعـارـضـةـ فـيـ السـلـطـةـ، وـ لـاـ يـفـرـضـ هـذـاـ عـلـىـ الـفـئـاتـ الـحـاكـمـةـ تـنـازـلـاتـ كـبـيرـةـ يـسـتـحـيـلـ الـقـيـامـ بـهـاـ. وـ لـيـسـ مـنـ الصـعـبـ أـيـضاـ فـتـحـ الـمـجـالـ أـمـامـ الصـحـافـةـ لـتـقـولـ مـاـ تـشـاءـ فـيـ

حدود ضوابط أخلاقية.

إن مجتمعاتنا العربية في السنوات الأخيرة لم تعد مغلقة على البرنامج الديمقراطي، أي على المشاركة وحقوق الإنسان وأن المسيرة التعددية ليست أيضاً غائبة ولا مهددة، بل أن هناك ما يدعونا إلى القول بأن الحقبة المقبلة من التحول السياسي العربي ستبقى من دون شك حقبة التحول نحو التعددية بسرعة هنا، وببطء هناك، لكن بالتأكيد لأن هذا التحول هو الوحدة الذي يمكن أن يقدم للدول العربية المسحة اللازمة والوحيدة الممكنة من الشرعية التي تمكنها من التعامل مع متغيرات اليوم من مركز قوة تكون فيه مؤثرة في اتخاذ القرار لا متأثرة به دائمًا.

الهوامش:

- (1) محمد المجدوب: "الديمقراطية في الدساتير الراهنة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1993، ص 81.
- (2) مصطفى عمر التير: "ظاهره التحديث في المجتمع العربي، محاولة لتطوير نموذج قطري" المستقبل العربي، السنة(1)، العدد 128، أكتوبر 89، ص ص 53-54.
- (3) اسماعيل صبرى عبد الله: في التنمية العربية، بيروت: دار الوحدة، 1983، ص 181.
- (4) محسن عوض: مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي (حقوق الإنسان العربي مركز دراسات الوحدة العربية) 1999، ص 9.
- (5) يحيى الجمل: "أنظمة الحكم في الوطن العربي" ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2 (بيروت : المركز 1987)، ص 360.
- (6) ابراهيم العيسوي: "مؤشرات قطرية للتنمية العربية" بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمان، 26-28/03/1989، ص 251.
- (7) نفس المرجع، نفس الصفحة.
- (8) علي الدين هلال، نيفين سعد : "نظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000، ص 22.
- (9) السيد ياسين: "الشرعية السياسية على الطريقة العربية" الأهرام: 21/03/1994. ص 10.
- (10) برهان عليون: "الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي، حقوق الإنسان العربي، سلسلة كتب مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص 60.
- (11) قارن أحمد بن الدالية: "الفلسفة السياسية عند العرب، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1971. ص ص 48-71.

12-Claude Octobre 1998, P07Vatin: "Les changements politiques dans le monde Arabe" Le monde diplomatique; N° 850,